

Distr.: General
22 July 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثامنة والستون

جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر - ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

يتناول هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا أثناء الفترة من أيار/مايو ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويوثق هذا التقرير تأثير أعمال الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات، ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف، وتحسين القدرة التنافسية، وإثراء تعددية الأطراف، وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-12363(A)



* 1 9 1 2 3 6 3 *

مقدمة

١- يوثق هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا أثناء الفترة من أيار/ مايو ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩. وهو يقدم أمثلة محددة لتأثير أعمال الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات، ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف، وتحسين القدرة التنافسية، وإثراء تعددية الأطراف، وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

أولاً- الملامح البارزة الرئيسية: استضافة أحداث هامة أو المشاركة فيها

٢- يتجلى التزام الأونكتاد بنشر الرخاء بين الجميع في أفريقيا عن طريق مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك تنظيم أحداث تتيح للجهات صاحبة المصلحة مناقشة العوامل المحددة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة. وترد أدناه أمثلة مختارة. ويركز الدعم المقدم إلى أفريقيا على الجوانب الشاملة لقطاعات متعددة فيما بين جميع شُعب الأونكتاد بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكتب نيويورك، كما أن هذا الدعم مدمج في البرنامج الواسع لأعمال الأونكتاد.

ألف- حدث جانبي لفريق نقاش رفيع المستوى بشأن الهجرة والتحوّل الهيكلي في أفريقيا، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

٣- تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٨: الهجرة من أجل التحوّل الهيكلي (*Economic Development in Africa Report 2018: Migration for Structural Transformation*) جرى إطلاق هذا التقرير في القارة بشكل مؤثر وأسهم في تبديد الخرافات والتصورات الخاطئة بشأن الهجرة في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، ذكر التقرير أن الهجرة في أفريقيا هي في معظمها تحدث داخل القارة، وأن هذه الهجرة داخل أفريقيا يمكن أن تكون عاملاً حافزاً للنمو الاقتصادي، كما أنها يمكن أن تحقق فوائد إنمائية للبلدان المضيفة. ونوقشت رسائل التقرير والنتائج المتوصل إليها في اجتماع فريق نقاش رفيع المستوى، وهو حدث جانبي نُظم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي ضوء الخلفية المتمثلة في المفاوضات المتعلقة بالميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، أسهم التقرير إسهاماً كبيراً في خلق الوعي وفي المناقشات التي دارت في عام ٢٠١٨ بشأن كيفية زيادة التأثيرات الاقتصادية والإنمائية للهجرة في أفريقيا إلى أقصى حد ممكن.

باء- منتدى الاستثمار العالمي، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

٤- حضر منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠١٨ رئيس جمهورية ناميبيا وعدد كبير من الوزراء من البلدان الأفريقية. وجرى تنظيم عدة أحداث لصالح البلدان الأفريقية. وشملت هذه الأحداث عقد اجتماع مائدة مستديرة للوزراء من مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، شمل إطلاق برنامج مشترك بين الأونكتاد وبين هذه المجموعة لتنسيق تنفيذ المبادئ التوجيهية لرسم سياسات الاستثمار المستدام التي وضعها هذان الكيانان. وقام اجتماع

مائدة مستديرة وزارية لأقل البلدان نمواً وللمديرين التنفيذيين للأعمال واجتماع وزارية بشأن تشجيع الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية باستضافة متحدثين ومشاركين من عدة بلدان أفريقية لمناقشة كيف يمكن حشد الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. واستُخدمت هذه الأحداث أيضاً كمنصة لربط المستثمرين المحتملين بالبلدان المستهدفة على المستوى الوزاري. وأتاحت قرية الاستثمار في المنتدى فرصة ممتازة للبلدان لعرض فرصها الاستثمارية وإقامة اتصالات مع المستثمرين المحتملين. وقد استفاد كثير من البلدان الأفريقية من هذا المنبر.

جيم- المنتدى الأفريقي للجان الوطنية لتيسير التجارة، أديس أبابا، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨

٥- اجتمعت البلدان الأفريقية، التي تسعى إلى تخفيض تكلفة ووقت وتعميد التجارة الإقليمية والدولية في السلع، في رحاب المنتدى الأفريقي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وحضر المنتدى أكثر من ٢٥٠ مشاركاً من نحو ٤٤ بلداً. ومثّل المشاركون جهات القطاع العام مثل وزارات التجارة وسلطات الجمارك، وكذلك القطاع الخاص. ومثلت النساء ربع جميع المشاركين. وجاء انعقاد هذا الحدث الفارق، الذي نظّمه الأونكتاد وسبع منظمات شريكة، في الوقت الذي كانت فيه أفريقيا تكثف جهودها المتعلقة بتيسير التجارة بعد بدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة في شباط/فبراير ٢٠١٧، وكانت فيه تستعد لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الموقع عليه في آذار/مارس ٢٠١٨. ومع وجود لجان وطنية ناجحة لتيسير التجارة، يمكن للبلدان أن تجعل التجارة أيسر وأسرع وأرخص. وفيما يتعلق بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، وأغلبيتها توجد في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق تيسير التجارة إلى تخفيض تكاليف التجارة بنسبة تصل إلى نحو ١٥ في المائة.

٦- وجاء انعقاد المنتدى نتيجة تعاون وثيق بين منظمات متعددة الأطراف ودولية. وترأس الأونكتاد هذا الحدث وشاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا/مركز تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، والتحالف العالمي لتيسير التجارة، ومركز التجارة الدولية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بدعم من عدة مانحين ثنائيين (الوكالة الدائمية للتنمية الدولية التابعة لوزارة خارجية الدانمرك، والاتحاد الأوروبي، وحكومة فنلندا، والبنك الإسلامي للتنمية، والكومنولث). ووفقاً لما ذكره ٩٤ في المائة من المشاركين الذين شاركوا في استقصاء للرؤى على الإنترنت، حقق المنتدى توقعاتهم، ورأى ٨٤ في المائة أنه قد أُتيحت لهم فرص كافية للتعبير عن آرائهم والتفاعل مع المشاركين الآخرين.

دال- أسبوع التجارة الإلكترونية لأفريقيا، نيروبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

٧- عقد الأونكتاد ومبادرة التجارة الإلكترونية لجميع الشركاء أسبوع التجارة الإلكترونية الأول لأفريقيا في نيروبي في الفترة من ١٠ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتلقى هذا الحدث، الذي نُظّم بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أكثر من ٢٠٠٠ تسجيل

من ٦٠ بلداً، منها ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً. وكان من بين المشاركين نحو ٦٠٠ مسؤول حكومي و٧٠٠ ممثل نشاط أعمال وأكثر من ٢٥٠ عضواً من المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية، مع انعقاد أكثر من ٣٠ جلسة نظمتها مباشرة مبادرة التجارة الإلكترونية لجميع الشركاء. وحددت محصلة هذا الحدث، وهي بيان نيروبي المتعلق بالاقتصاد الرقمي والتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا، مساراً تتبعه البلدان الأفريقية مع تضمينها توصيات بشأن السياسات في سبعة مجالات للسياسات، هي: تقييم الجاهزية للتجارة الإلكترونية وصياغة الاستراتيجيات، والبنية التحتية والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحلول المتعلقة بالدفع، ولوجستيات التجارة (النقل وتيسير التجارة)، والأطر القانونية والتنظيمية، وتنمية مهارات التجارة الإلكترونية، وإمكانية الوصول إلى التمويل والتجارة الإلكترونية وتمكين المرأة، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

هاء- حدث جانبي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة والتجارة في أفريقيا: دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، آذار/مارس ٢٠١٩

٨- تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الحدث الجانبي المعنون "التدفقات المالية غير المشروعة والتجارة في أفريقيا: دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، الذي شارك في تنظيمه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يلي:

(أ) حفز المناقشات بشأن كيف تعرقل التدفقات المالية غير المشروعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال عام ٢٠٦٣ وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) تحديد إجراءات السياسات ومجالات التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا.

٩- أما النتائج المقصودة فقد تمثلت بصورة رئيسية في وضع خطة عمل للتصدي للتدفقات المالية والتجارة غير المشروعة في أفريقيا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحديد الخطوط العريضة لإمكانيات التعاون التقني الذي ينطوي على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمناخين المحتملين. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا لا تزال تواجه فجوة هائلة في تمويل البنية التحتية تبلغ نحو ١٧٠ مليار دولار. وإذا تمكنت أفريقيا من تحديد واستعادة ١٠٠ مليار دولار سنوياً تخسرها بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، فسيجري إلى حد كبير سد فجوة تمويل البنية التحتية. ومن المهم أن يفهم أن التدفقات المالية غير المشروعة تمثل مشكلة حوكمة عالمية؛ ولذلك، يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يتيحا منصة فعالة للتعاون بين الدول الأعضاء بغية تحسين قدرات الحكومات الأفريقية على تتبع ووقف واستعادة الأموال التي حُوت بصورة غير قانونية من أفريقيا. ويرد ذكر التدفقات المالية غير المشروعة عدة مرات في الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.235/3*).

ثانياً - نتائج وتأثير أنشطة الأونكتاد الداعمة لأفريقيا

ألف - تحويل الاقتصادات الأفريقية

١٠ - يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في تحويل اقتصاداتها من أجل خلق فرص عمل، والحد من الفقر، والتعجيل بالتنمية المستدامة، وتيسير اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي.

تعزيز تنظيم المشاريع والقطاع الخاص

١١ - يعتمد التصنيع والتحوّل الهيكلي لأفريقيا على بناء القدرات الإنتاجية، التي تشكل روح تنظيم المشاريع فيها عنصراً أساسياً. ويسهم الأونكتاد في تعزيز تنظيم المشاريع عن طريق البحوث ونشاط الدعوة وبناء القدرات. فتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع لإحداث التحوّل الهيكلي - بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد - يتضمن توصيات سياساتية مفصلة بشأن كيفية التغلب على العقبات أمام تنظيم المشاريع في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تلك الواقعة في أفريقيا. وجرى إصدار هذا التقرير ونشره في العديد من المدن الأفريقية.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة في شكل خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن السياسات إلى ١٤ مركزاً من مراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال (تنظيم المشاريع) (إمبرتيك) المنشأة في أفريقيا. وقد استندت هذه المساعدة إلى الأدوات ومنصات النقاش التي يتيحها إطار سياسات تنظيم المشاريع. وجرى تقديم التدريب إلى رواد الأعمال/منظمي المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقُدِّم الدعم إلى الشبكات والمبادرات الإقليمية. واستمرت الإفادة من الإطار المذكور من أجل وضع استراتيجيات وطنية محدّدة الهدف بشأن ريادة الأعمال، وأطلقت جمهورية تنزانيا المتحدة استراتيجية وطنية شاملة للجميع وخطة عمل بشأن تنظيم المشاريع من أجل تنفيذ الاستراتيجية بالاستناد إلى الإطار. ويقدم الأونكتاد الآن المساعدة إلى إثيوبيا في وضع استراتيجية وطنية بشأن مؤسسات الأعمال تستند إلى الإطار.

١٣ - ونفذ الأونكتاد مشروعاً جديداً لبناء القدرات بشأن أطر سياساتية تمكينية من أجل الإبلاغ عن استدامة المشاريع وعن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. والغرض من المشروع هو تعزيز قدرة الحكومات على قياس ورصد إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناء القدرات الإنتاجية

١٤ - عن طريق مشروع "مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية من أجل رسم للسياسات قائم على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية"، يقوم الأونكتاد بتعزيز قدرات بلدان نامية مختارة غير ساحلية في أفريقيا على وضع مؤشرات للقدرات الإنتاجية واستخدامها لدعم رسم السياسات القائم على الأدلة. وكانت توجد نواتج رئيسية شتى: فقد جرى الانتهاء من دراسة حالة إفراية وطنية لرواندا؛ وعُقدت في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٨ حلقة عمل وطنية بشأن

بناء القدرات^(١)؛ كما عُقدت في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل إقليمية بشأن القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات والتحوّل الهيكلي. ومن المتوقع أن يصدر منشور بشأن هذه المؤشرات في أوائل عام ٢٠٢٠ كإسهام في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

بناء القدرات في مجال رسم السياسات الصناعية

١٥ - نظم الأونكتاد حلقتي عمل في مابوتو ولوساكا للمساعدة في تعزيز السياسة الصناعية وتيسير الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعُقدت في موريشيوس في نيسان/أبريل ٢٠١٩ حلقة عمل ثالثة بشأن بناء القدرات. وينطوي إعداد وتنفيذ حلقات العمل هذه على التعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات الشريكة الدولية مثل مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١٦ - وتعاون الأونكتاد مع المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في هذه المنطقة دون الإقليمية على استخدام أحدث الأدوات والأساليب للمساعدة في تصميم استراتيجيات التصنيع والتنويع الاقتصادي. وقدم الأونكتاد إسهامات استشارية وموضوعية إلى أنشطة بناء القدرات التي جرت في ياوندي في أيار/مايو ٢٠١٨ وكذلك من أجل إجراء دراسة بشأن التنويع الاقتصادي لغينيا الاستوائية تقوم بإعدادها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهم الأونكتاد في بناء القدرات البشرية والمؤسسية للجهات الأفريقية صاحبة المصلحة وفي تسخير الفرص الناشئة عن قطاعي التجارة والخدمات كمحركين للتحوّل الهيكلي.

بناء القدرات في مجال التجارة في الخدمات

١٨ - في عام ٢٠١٨، قام فريق مشترك بين الشعب في الأونكتاد بتنظيم أنشطة لبناء القدرات في ٢٩ بلداً أفريقياً، وتدريب ٤٨٢ متخصصاً (٣١ في المائة منهم نساء) بشأن مسائل مثل إحصاءات التجارة في الخدمات وتشريعات التجارة الإلكترونية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ويواصل الأونكتاد العمل عن كثب مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية.

١٩ - وفي عام ٢٠١٨، بدأ الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ مشروع بشأن تجارة الخدمات في أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على قياس إسهام الخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية وتصميم سياسات بشأن الخدمات تمكّن من

(١) يوجد مزيد من المعلومات عن حلقة العمل على الرابط:

<https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1881> (accessed 19 July 2019)

تحقيق درجة أعلى من التكامل في سلاسل القيمة هذه. ويجري توسيع نطاق هذه الخدمة ليشمل ستة بلدان شريكة هي: إثيوبيا وتوغو وغامبيا وكينيا ومالي ونيجيريا. ويعتمد اختيار الخدمات (التمويل والنقل والسياحة) على درجة أهمية الخدمات للتجارة وسلاسل القيمة العالمية. ونظراً إلى أن كثيراً من البلدان النامية لديها بيانات ومعلومات محدودة بشأن حجم وإسهام الخدمات وبشأن كيفية توليد الخدمات، فقد استحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد منهجية لتقييم إسهام الخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية. ونظمت الوكالات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حلقة دراسية بشأن بناء القدرات من أجل الخبراء الاستشاريين الوطنيين وجهات الوصل الوطنية المتعلقة بالمشروع. وستمكّن الأدوات الكمية والنوعية المقدمّة البلدان الشريكة من تقييم سلسلة قيمة إقليمية محددة ومن استخلاص توصيات بشأن سياسة الخدمات في عام ٢٠١٩. وتيسيراً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وكذلك لتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الأدوات المعنية، يجري استحداث منصة لتقاسم المعارف سيكون الوصول إليها مفتوحاً أمام مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة.

تقديم المساعدة التقنية في مجال إحصاءات التجارة في الخدمات

٢٠- في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية دورة دراسية على الإنترنت بشأن إحصاءات التجارة في الخدمات، ما أسهم في التعاون المؤسسي بشأن هذه الإحصاءات. وهذه الدورة، التي ركزت على أفريقيا، قد شارك فيها أكثر من ٢٤ مشاركاً، من بينهم ١٠ نساء، من الاتحاد الأفريقي و٢٢ بلداً. وجاءت هذه الدورة استجابةً لطلبات عديدة للحصول على المساعدة التقنية بشأن إحصاءات التجارة في الخدمات. وبناءً على إجابات التقييم، كان معدل نجاح الدورة هو ٧٢ في المائة ومعدل رضا المشاركين ٩٠ في المائة.

النهوض بصادرات الخدمات، واستعراض السياسات المتعلقة بالخدمات

٢١- خلال هذه الفترة، انتهى الأونكتاد من إجراء دراسية حالة فردية قطريتين من أجل السنغال وزامبيا بشأن استخدام إعفاء منظمة التجارة العالمية الممنوح للبلدان النامية غير الساحلية في مجال الخدمات. ومن المتوقع أن تعزز هاتان الدراستان صادرات الخدمات من هذين البلدين عن طريق المعاملة التفضيلية. ويقوم الأونكتاد أيضاً بدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس) في جهودها الرامية إلى الانتهاء من إجراء أول استعراض يُضطلع به لسياسة الخدمات على نطاق المنطقة. ويُضطلع بهذا الاستعراض في سياق الدعم الأوسع نطاقاً الذي يقدمه الأونكتاد إلى جهود التكامل الإقليمي والجهود الرامية إلى ضمان الاتساق في المواقف التفاوضية للدول الأعضاء عبر شتى المنتديات التجارية.

تعميق التكامل والتجارة الإقليميين من أجل تحقيق التحول الهيكلي

٢٢- يقدم الأونكتاد الدعم بشأن إجراء المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الإطار ١).

الإطار ١

الدعم المقدم من الأونكتاد من أجل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: أمثلة مختارة

قواعد المنشأ. يقوم الأونكتاد، بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، بدعم المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وذلك عن طريق تقديم المساعدة الاستشارية والتقنية في كثير من المجالات. كما أن الأونكتاد، بصفته عضواً في الفريق العامل التقني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعني بقواعد المنشأ، قد قدم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في صياغة اللوائح التقنية المتعلقة بقواعد المنشأ من أجل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يخص حالة المناطق الاقتصادية الخاصة.

جدول التعريفات والبيانات. شارك الأونكتاد في الدورات الثلاث التي نظمها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أيار/مايو وتشيرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فعرض إحصاءات عن الاستيراد والتصدير داخل أفريقيا فيما بين ٥٤ بلداً أفريقياً، مع تقييم التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحليل النهج المختلفة لإدراج المنتجات الحساسة والمستبعدة في إطار مفاوضات التعريفات الجمركية. وساعد الأونكتاد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إجراء تحليلات تفصيلية وتجارب محاكاة لمفاوضات التعريفات فيما يتصل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

التدابير غير التعريفية. يقدم الأونكتاد، بدعم مالي من حكومة ألمانيا، الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا وإلى البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ إطار للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية أو إزالتها أو رصدها وزيادة الشفافية التنظيمية فيما بين البلدان الأفريقية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، نظمت المفوضية والأونكتاد اجتماعاً في نيروبي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا لمناقشة وتوضيح تفاصيل إنشاء آلية قارية ممكنة تُعنى بالحواجز غير التعريفية لكي تتعامل مع الحواجز من هذا النوع التي يواجهها التجار في معاملات التجارة البينية الأفريقية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان من بين المشاركين في هذا الاجتماع ممثلون عن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واتحاد المغرب العربي، وكذلك ممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعن المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس، والمعهد الوطني الألماني لعلم القياس، وخبراء مستقلون.

المنافسة. قدم الأونكتاد مشروع نص تفاوضي بشأن بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتقريراً عن دواعي وضع بروتوكول قائم بذاته بشأن حماية المستهلك. وشارك الأونكتاد في مناقشات بروتوكول المنافسة الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دارت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٩ والتي نظمتها أمانة الاتحاد الأفريقي.

الاستثمار والملكية الفكرية. ركزت المفاوضات حتى الآن على البروتوكولات المتعلقة بالمنافسة وبحقوق الملكية الفكرية والاستثمار، والتي أيدتها الأونكتاد بتقديم عروض بشأن القضايا الرئيسية في بروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأسهمت مناقشات الاجتماع في إعداد تقرير بعنوان "التقييم التاسع للتكامل الإقليمي في أفريقيا: الخطوات القادمة

لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". وسيساعد الأونكتاد في صياغة الفصل الخامس الذي يتناول الاستثمار. كما قدم الأونكتاد إسهامات خطية بشأن السمات المحددة لاتفاقات الاستثمار الدولية من أجل إعداد ورقة مشتركة بشأن السياسات، سيُستَرشد بها في وضع مشروع بروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ودعم الأونكتاد أيضاً اللجنة الثلاثية لكبار المسؤولين بتقديم عرض عن الاعتبارات المتعلقة بالاستثمار ذات الصلة بالمرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية. ويقدم الأونكتاد الدعم التقني في المناقشات المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية في المفاوضات الجارية التي بدأت في عام ٢٠١٨.

٢٣- وحدد الأونكتاد، عن طريق تقاريره الرئيسية، الاستثمار والتكنولوجيا باعتبارهما المحركين الرئيسيين للتحوّل الهيكلي في الاقتصادات في أفريقيا. ويضطلع الأونكتاد بأنشطة لمساعدة البلدان الأفريقية على تسخير الاستثمارات المحلية والأجنبية كوسيلة لحفز التحوّل الهيكلي في اقتصاداتها.

٢٤- ويقدم تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد بيانات سنوية عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومسحاً استقصائياً وتحليلاً للتطورات المتعلقة بسياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وتقدّم هذه السلسلة أيضاً تحليلاً شاملاً مناسب التوقيت للتطورات المتعلقة بالاستثمار، وهي تزود البلدان بالمعرفة والمعلومات اللازمة للاستجابة بفعالية لهذه التطورات. ورُكز إصدار عام ٢٠١٨ من التقرير على موضوعي سياسة الاستثمار والسياسة الصناعية الجديدة، وهما كلاهما وثيقا الصلة بكثير من البلدان الأفريقية التي تسعى إلى تطوير هذه السياسات. ويقدم التقرير خيارات بشأن نشر أدوات سياسات الاستثمار نشراً فعالاً لصالح تحقيق التنمية الصناعية.

إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار، وتشجيع الاستثمار

٢٥- دعماً للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالتنمية المستدامة، يُجري الأونكتاد استعراضات لسياسات الاستثمار، وهي دراسات تشخيصية للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والتشغيلية للاستثمار. وهذه الاستعراضات تشجع المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في البلدان التي تكون فيها الاحتياجات هي الأكبر. وجرى الانتهاء من استعراض سياسة الاستثمار في كابو فيردي وعُرض هذا الاستعراض في الدورة العاشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية من أجل نشر الدروس المستفادة وتيسير تبادل أفضل الممارسات لصالح البلدان الأخرى. ويجري العمل بشأن استعراض سياسة الاستثمار في أنغولا وتقرير تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في نيجيريا.

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النمو التحويلي

٢٦- أجرى الأونكتاد استعراضين لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا وإثيوبيا. ففي عام ٢٠١٨، اضطلع الأونكتاد ببعثتين في أوغندا فيما يتعلق باستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذا البلد: بعثة لتحديد النطاق في أيار/مايو وبعثة لتقصي الحقائق في تشرين الأول/أكتوبر. وأثناء هاتين البعثتين، قام الشريك الوطني، وهو وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار الأوغندية، بإعداد وإنشاء فرقة عمل وطنية لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشارك الوكالات الشريكة في تقديم إسهامات استشارية وفنية في هذا الصدد، وهذه

الوكالات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا. وفي إثيوبيا، اضطلع الأونكتاد ببعثة لتقصي الحقائق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بالتعاون مع نظراء وطنيين، هم وزارة الابتكار والتكنولوجيا في إثيوبيا ووزارات ووكالات أخرى تابعة للجنة حكومية دولية لاستعراض السياسات. وهذه الأنشطة، المضطلع بها فيما يتصل باستعراضات السياسات هذه، قد مكنت الجهات صاحبة المصلحة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذه البلدان من التوصل إلى فهم أفضل لمواطن القوة والضعف الرئيسية في نظم الابتكار لديها ومن تحديد الأولويات الاستراتيجية وخيارات السياسات العامة فيما يتعلق بتطويرها.

٢٧- وعمل الأونكتاد عن كثب مع وزارة العلم والتكنولوجيا في جمهورية الصين الشعبية بغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي إطار هذه المبادرة، حضر خبراء ومسؤولون حكوميون من إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وكينيا، ومشاركون من مناطق أخرى برامج لتنمية القدرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة (غوانزو) وبشأن إنشاء مجمع وحاضنة للتكنولوجيا الرفيعة المستوى (ووهان).

باء- معالجة مواطن الضعف بالاقتصادات في أفريقيا وبناء قدرتها على التكيف

٢٨- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في الحد من ضعف اقتصاداتها المتمثل في الاعتماد على السلع الأساسية، ويساعدها في زيادة القيمة المضافة لأنشطتها الاقتصادية وفي مزولة التصدير والتنوع الاقتصادي.

تعزيز التنوع الاقتصادي والروابط الاقتصادية

٢٩- ساعد الأونكتاد البلدان بشكل نشط في تنوع أنشطتها الاقتصادية وفي المشاركة في معالجة إجراءات سلاسل القيمة وبناء الروابط فيما بين القطاعات. وعلى سبيل المثال، واصل الأونكتاد، في عام ٢٠١٨، دعم أوغندا وزامبيا وزمبابوي في اتجاه إضافة المزيد من القيمة إلى محصولها القطني عن طريق القيام بمشروع للنهوض بالمنتجات القطنية الثانوية في شرقي وجنوبي أفريقيا. وشرع الأونكتاد في مشروع جديد مدته سنتان لدعم التنمية المتكاملة لسلاسل القيمة في أربعة اقتصادات نامية غير ساحلية تعتمد على السلع الأساسية، بما في ذلك اقتصاد موجود في أفريقيا (إثيوبيا)، يركز على قطاع الأغذية الزراعية.

٣٠- وبناء على طلب العديد من الدول الأعضاء في منطقة الساحل، أعدّ الأونكتاد تقريراً يبحث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصمغ العربي كسلعة أساسية زراعية مهمة. ويوضح تقرير الأونكتاد أن الصمغ العربي هو سلعة أساسية واعدة للبلدان المنتجة بسبب قدرته على توليد النقد الأجنبي، وعلى تعزيز الزراعة والحراجة المستدامتين، وضمان الأمن الغذائي، وعلى مكافحة التصحر وتغير المناخ.

٣١- وعقب نشر العدد المعنون "السلع الأساسية في عجلة: عدد خاص عن الصمغ العربي"، عقد الأونكتاد اجتماع مائدة مستديرة في جنيف في نيسان/أبريل بشأن اقتصاديات الصمغ

العربي في أفريقيا. وحضر الاجتماع أكثر من ٩٠ مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن ٣٣ بعثة دائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وعن ٢٤ كياناً من كيانات القطاع الخاص، وعن ١١ منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وأصدرت تسعة بلدان أفريقية إعلانات رسمية ووافقت على الاقتراح الداعي إلى إنشاء رابطة للبلدان المنتجة للصبغ العربي في أفريقيا. واتفق المشاركون على تسع توصيات ملموسة ناشئة عن العروض المقدمة والمناقشات التي دارت ودعوا الأونكتاد إلى مساعدة البلدان المنتجة على تحقيق الإمكانيات الكاملة لمواردها من الصبغ العربي. وجرى إعداد مقترح بمشروع بشأن تعزيز قدرات تحسين القيمة المضافة لقطاع الصبغ العربي في الاقتصادات الأفريقية. والهدف من المشروع، الذي سيجري تمويله من الصندوق الصيني للمساعدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، هو تحديد وتنفيذ سياسات مترابطة قائمة على الأدلة وشاملة للجميع تهدف إلى تحسين القيمة المضافة للصبغ العربي، وتدعيم ربحية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

٣٢- وأنشأ الأونكتاد شراكات استراتيجية وأبرم مذكرات تفاهم مع جامعة نها ترانغ في نها ترانغ، بفييت نام، وكذلك مع وزارة الاقتصاد المحيطي والموارد البحرية ومصايد الأسماك والشحن البحري في موريشيوس. وسيستضيف البلدان مركزاً إقليمياً للتميز في مجال مصايد الأسماك. وعقدت في المركز الإقليمي الآسيوي للتميز في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أول دورة تدريبية إقليمية بشأن تسخير إمكانيات قطاع مصايد الأسماك من أجل التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وشمل المشاركون ١٩ ممثلاً عن ١٠ بلدان أفريقية. وعقدت دورة تدريبية ثانية في مركز التميز الإقليمي الأفريقي في موريشيوس في أيار/مايو ٢٠١٩.

تسخير المؤشرات الجغرافية للمنشأ في استراتيجيات تنويع التجارة

٣٣- ساعد الأونكتاد في تنفيذ الاستراتيجية القارية لأفريقيا بشأن المؤشرات الجغرافية عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى بنن والنيجر وعن طريق عقد حلقة عمل في فلورنسا، بإيطاليا، بشأن بناء القدرات. وما فتى الأونكتاد يقدم المساعدة الفنية إلى لجنة المؤشرات الجغرافية الوطنية في النيجر. وشارك الأونكتاد في حلقة عمل تنفيذية للجنة المذكورة أعلاه في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعقد الأونكتاد دورة عن أعماله ورؤيته بشأن المؤشرات الجغرافية من أجل أقل البلدان نمواً. واستمدت الدروس المستفادة مادتها من حالة فلفل كامبوت في كمبوديا. وكان الهدف هو مساعدة لجنة المؤشرات الجغرافية في النيجر على تحديد طريق للمضي قدماً، بما في ذلك فرص التمويل الممكنة، وتحديد المساعدات التي تُقدم من الأونكتاد إلى الجهود الإضافية في هذا المجال.

تقديم الخدمات الاستشارية الفنية بشأن إدارة الديون

٣٤- يسهم الأونكتاد في الحد من إمكانية تعرُّض البلدان الأفريقية لمواجهة مسألة القدرة على تحمل الديون وذلك عن طريق تزويدها بخدمات استشارية فنية موجَّهة بشأن إدارة الديون.

٣٥- واستمر برنامج الأونكتاد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) في تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية بشأن إدارة الديون العامة. وقامت مكاتب إدارة الديون في ٢٩ وزارة مالية

أو في مصارف مركزية في ٢٣ بلداً أفريقيًا باستخدام برمجيات إدارة الديون الخاصة بالبرنامج في إدارة ديون الحكومات المركزية والديون المضمونة من الحكومات. ونتيجة لذلك، استفادت هذه البلدان من قواعد بيانات الديون الشاملة لأغراض التشغيل والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح البرنامج فرصاً لبناء القدرات للموظفين المشغولين بإدارة الديون بشأن التحقق من صحة بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليل محافظ الديون، وإدارة المخاطر التشغيلية. وتمكّن ١٢ بلداً، بدعم من الأونكتاد، من إصدار نشرات إحصائية عن الديون، وتمكنت ٦ بلدان من إجراء مراجعات لحفظات الديون، ما يحسّن شفافية بيانات الديون. وجرى تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية في ١٢ بلداً عن طريق إعداد أدلة إجراءات أو عن طريق تنفيذ ترتيبات التعافي من الكوارث. وكدليل واضح على تحسّن القدرات، قام أكثر من ٩٥ في المائة من البلدان الأفريقية المدعومة من البرنامج بإبلاغ قاعدة بيانات نظام الإبلاغ عن الديون لدى البنك الدولي إبلاغاً فعالاً خلال الفترة قيد الاستعراض.

الإطار ٢

البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة

تم إطلاق البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا (البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة) في لواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكان الهدف من إطلاقه بشكل رفيع المستوى هو زيادة الوعي السياسي والمؤسسي للمشروع الإجمالي وباستراتيجيات تنفيذه. وسعى البرنامج كذلك إلى تحسين التنسيق وتعبئة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل التنفيذ الكامل والفعال للمشروع. وهذا المشروع هو جهد مضطلع به على نطاق الأونكتاد يشمل عدة برامج عمل ويتناول العديد من أهداف التنمية المستدامة (بشكل مباشر أو غير مباشر)، بما في ذلك الأهداف ١ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٧. وفي عام ٢٠١٨، باشر الأونكتاد ١٥ نشاطاً - عبارة عن: حلقات عمل تدريبية، وجولات دراسية، وحلقات عمل لتدريب المدربين. وركزت الأنشطة المضطلع بها على العديد من القضايا الرئيسية: مراجعة وطنية للتصدير الأخضر، وتنظيم المشاريع، وتيسير التجارة، والدبلوماسية التجارية. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان الأونكتاد قد درب أكثر من ٣٠٤ من أصحاب المصلحة. واستقبل 'البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة' ٣٠٤ مستفيدين حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، جرى تحديد أصناف التصدير الرئيسية من خارج قطاع النفط - أي الأخشاب، وعسل النحل، ومنتجات مصايد الأسماك، والبن، كما حُددت سوق التصدير المحتملة لها. وعلى سبيل المثال، ففي إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا، عُقدت دورة تدريبية في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بغية رفع مستوى الوعي وفهم السياسات فيما يتعلق بالدمج التجاري لأنغولا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحضر ستون مشاركاً الدورة، التي ركزت على شروط الوصول إلى الأسواق، والتعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية، والأدوات التي يمكن استخدامها كأساس لإجراء التحليل التجاري. وعلى سبيل المتابعة، يجري إعداد وحدة تدريبية بشأن التدابير غير التعريفية ستكون بمثابة أساس لتقديم مزيد من التدريب لوضعي السياسات وكيانات القطاع الخاص.

جيم - تحسين القدرة التنافسية في الاقتصادات الأفريقية

الدعم المقدم من الأونكتاد لتحسين القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية

٣٦- الدعم الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية كثيراً ما يحدث عن طريق إنشاء أطر تنظيمية وقانونية جديدة، وإجراء تنقيحات للأطر القائمة، وتحسين إنفاذ هذه الأطر.

تعزيز قدرات هيئات المنافسة وتحسين الأطر التشريعية والسياساتية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك

٣٧- باشر المغرب، بمساعدة من الأونكتاد، إجراء استعراض نظراء طوعي لقانون وسياسة حماية المستهلك في المغرب. ونتيجة لذلك، عدلت الحكومة المغربية تشريعاتها بناءً على التوصيات الواردة في التقرير، كمثال على كيفية إسهام هذه الممارسة في تحسين إطار حماية المستهلك في ذلك البلد. وأنشأ الأونكتاد، بالتعاون مع حكومات البلدان المضيفة، أربعة مراكز تدريب إقليمية على المنافسة (في مصر وتونس) وحماية المستهلك (في مصر ولبنان). وستعمل المراكز كبنية تحتية أساسية لمواصلة تطوير وتوسيع التعاون في كلا المجالين على الصعيد الإقليمي. وسيمهد ذلك في نهاية المطاف الطريق لتعزيز قدرات وخبرات المسؤولين بالبلدان المستفيدة بما يمكن من إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك إنفاذاً أكثر فعالية.

٣٨- وعقد الأونكتاد حلقات عمل تدريبية لموظفي مفوضية المنافسة العادلة في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة القارية وزنجبار، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وكان هذا الحدث بمثابة برنامج استهلاكي لبناء القدرات من أجل الوكالة الجديدة. وكان معظم الموظفين المعيّنين حديثاً في مفوضية المنافسة العادلة في زنجبار من النساء. ووفقاً للتغذية المرتدة من المشاركين، أدى البرنامج إلى تحسين فهمهم لقضايا المنافسة وحماية المستهلك. كذلك، أجرى الأونكتاد استعراض نظراء طوعياً لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا. وخلال الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٨، جرى إعلان النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض. وأسهم استعراض النظراء في الإصلاح التشريعي في بوتسوانا، إذ قامت بوتسوانا بتنقيح قانون المنافسة الخاص بها في عام ٢٠١٨.

٣٩- وينفذ الأونكتاد برنامجاً إقليمياً بشأن تشريعات المنافسة وحماية المستهلك في وسط أفريقيا بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويغطي البرنامج ثمانية بلدان. وسيسهم التنفيذ الفعال لهذا البرنامج في تحسين بيئة نشاط الأعمال في وسط أفريقيا بغية بناء اقتصاد دون إقليمي تنافسي، مندمج في الاقتصاد العالمي، وبغية حفز النمو والتنمية مع القيام في الوقت نفسه بضمان حماية المستهلك.

٤٠- ومن بين إنجازات هذا البرنامج، يمكن الإشارة إلى: تنقيح قواعد المنافسة المعمول بها لدى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ووضع مبادئ توجيهية إقليمية بشأن حماية المستهلك لمنطقة وسط أفريقيا تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وتنقيح قانون حماية المستهلك لجمهورية الكونغو، ومراجعة قانون المنافسة لسان تومي وبرنيسبي. وجرى التصديق على المبادئ التوجيهية الإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك لمنطقة وسط أفريقيا

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من جانب ستة وزراء حكوميين مسؤولين عن قوانين وسياسات المنافسة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٤١- وأتاح مشروعاً تقريرين عن اعتبارات نوع الجنس والمنافسة، واعتبارات نوع الجنس وحماية المستهلك الفرصة لإدخال جانب اعتبارات نوع الجنس في المناقشات التي جرت مع مسؤولي وكالات المنافسة وحماية المستهلك. وأدى ذلك إلى زيادة الوعي لدى الجهات صاحبة المصلحة بأهمية المساواة بين الجنسين والحاجة إلى تعميم مراعاة اعتبارات نوع الجنس في السياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.

٤٢- ويقدم الأونكتاد إرشادات إلى البلدان الأفريقية بشأن كيفية تسخير التجارة كأداة للتحوّل الاقتصادي عن طريق تحسين نظم سياساتها التجارية، وبذلك يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية وييسّر اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

دعم اللجان الوطنية لتيسير التجارة

٤٣- في عام ٢٠١٨، تواصلت أعمال الأونكتاد المضطلع بها دعماً للجان الوطنية لتيسير التجارة وذلك بتنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لهذه اللجان على مدار العام واحتتمت هذه الأعمال بانعقاد المنتدى الأفريقي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة، المعقود في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر. ومنذ إطلاق برنامج الأونكتاد التمكيني لهذه اللجان في عام ٢٠١٦، ظل الأونكتاد يقدم دعماً واسع النطاق إلى اللجان الوطنية لتيسير التجارة في ٢٢ بلداً، معظمها في أفريقيا. وقد شملت هذه الأعمال أكثر من ٨٠٠ ١ من أصحاب المصلحة في مجال تيسير التجارة، ثلثهم من النساء. وقال ما مجموعه ٩٣ في المائة من المستفيدين إن البرنامج قد ساعدهم على تحسين معرفتهم بتيسير التجارة، ورأى ٨٢ في المائة أنهم يعتبرون أنفسهم في وضع أفضل للاضطلاع بأدوارهم كأعضاء في اللجان.

دعم استخدام بوابات المعلومات التجارية

٤٤- بوابات المعلومات التجارية هي أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات تزود المشتغلين بالتجارة بالمعلومات اللازمة عن الإجراءات التجارية لعمليات التصدير والاستيراد والممرور العابر. وعن طريق تنفيذ برامج البوابات، تنفذ البلدان الأفريقية المادة ١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة (٢٠١٥). وقد أصبحت هذه البوابات ضرورية للغاية في عملية تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة. وساعد الأونكتاد في دفع جداول أعمال تيسير التجارة لدى العديد من البلدان الأفريقية إلى الأمام. وجرى حتى الآن إنشاء بوابات للمعلومات التجارية في أربعة من بلدان جماعة شرق أفريقيا. وجرى إطلاق المؤشر الإقليمي لتيسير التجارة لبلدان جماعة شرق أفريقيا أثناء معتكف وزاري بشأن تيسير التجارة عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويسمح هذا المؤشر بمقارنة وتنسيق إجراءات التجارة فيما بين الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا على الصعيد الإقليمي وسيجري استضافته في أمانة جماعة شرق أفريقيا. وهذه البوابات لا تقدم المعلومات إلى المشتغلين بالتجارة فحسب، بل تساعد أيضاً اللجان الوطنية لتيسير التجارة على تبسيط وترشيد إجراءات التجارة بغية تقليل وقت المعاملات التجارية وتكاليفها.

تعزيز الربط المستدام بخدمات النقل

٤٥- قدم الأونكتاد تدريباً مُصمماً تصميماً خاصاً لتلبية الاحتياجات التي حددها ميناء بورسودان، بالسودان. وركزت حزمة التدريب على المواضيع التالية: مؤشرات أداء الميناء، ومشاركة القطاع الخاص في إدارة الميناء/الشراكات بين القطاعين العام والخاص وامتيازات الميناء، ونظم مجتمع الميناء/نظام النافذة الواحدة. وأكدت الدورة التدريبية على دور عمليات الميناء المحسنة والمتسمة بالكفاءة في الإسهام في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للسودان. وعن طريق عمل الأونكتاد عن كثب مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة - وهي هيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي والوكالة المركزية لتيسير النقل العابر في الممر الرئيسي، فإن المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد، والتي تهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو نقل البضائع المستدام، تعزز امتلاك البلدان المستفيدة لزمم الأمور وتتيح اتباع نهج محدّدة السياق مصممة خصيصاً تبعاً لاحتياجات البلدان والمناطق. في عام ٢٠١٨، قدم الأونكتاد الدعم إلى الوكالة المركزية لتيسير النقل العابر في الممر الرئيسي في إعداد استراتيجيتها للنقل المستدام للبضائع والتي سيجري دمجها في الخطة الرئيسية للوكالة.

التدابير غير التعريفية

٤٦- واصل الأونكتاد مساعدة البلدان الأفريقية وجماعها الاقتصادية الإقليمية على التعامل مع التدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية. ويساعد الأونكتاد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وهي المجموعة الثلاثية - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وبلدان جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - في تبسيط التدابير غير الجمركية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن طريق تحسين الشفافية وتوافر المعلومات بشأن هذه التدابير. وقد جرى بالفعل جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية والتحقق من صحتها في ١٢ بلداً من بلدان المنطقة. ويجري إدخال هذه البيانات في قاعدة بيانات ثلاثية الأطراف بشأن التدابير غير التعريفية، ويقدم الأونكتاد المساعدة بشأن بناء القدرات إلى المسؤولين الحكوميين من أجل تيسير تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية. ولدعم العمل المتعلق بجمع البيانات، اضطلع الأونكتاد بعمليات تدريب على الإنترنت في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن جمع بيانات التدابير غير الجمركية من أجل المجموعة الثلاثية؛ شارك فيها ٤٥ شخصاً من ١٢ بلداً.

٤٧- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، تضمن منتدى الكوميسا البحثي، الذي عقدته الكوميسا والأونكتاد في نيروبي، إجراء مناقشة بشأن أهمية التدابير غير التعريفية للتجارة الدولية وكيفية استغلال استراتيجيات النمو. ونوقشت في المنتدى النتائج التي توصل إليها أحد منشورات الأونكتاد الصادرة مؤخراً بعنوان "التدابير غير التعريفية: التقييم الاقتصادي وخيارات السياسة العامة من أجل التنمية" وأسهمت هذه النتائج في تحسين القدرة الفنية للباحثين في الكوميسا على تناول آثار التدابير غير التعريفية وبالتالي تحسين أداء الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٨- ويمكن الاطلاع على مثال للبحوث التي أجراها الأونكتاد بشأن التدابير غير التعريفية في أفريقيا في المنشور المعنون "التكامل الإقليمي والتدابير غير التعريفية في الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا". فهذه الدراسة، التي أعدها مصرف التنمية الأفريقي والأونكتاد، تقدم نظرة عامة مؤسسية عن هذه التدابير وتقييم تأثيرها على التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا.

دعم القيام بالإصلاحات

٤٩ - يسهم الأونكتاد في تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية عن طريق تزويدها بالمساعدة في القيام بإصلاحات بشأن الحوكمة والكفاءة الاقتصادية.

تيسير نشاط الأعمال

٥٠ - في عام ٢٠١٨، بدأ الأونكتاد تطبيق برنامجه لتيسير الأعمال التجارية الداخلة ضمن نظم الحكومة الإلكترونية القائمة على الإنترنت - وهو "التنظيم الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني والبوابات التجارية" - في العديد من البلدان الأفريقية، ما يساعدها على تحسين مناخ الأعمال بها عن طريق الأخذ بالشفافية والتبسيط والحد من المتطلبات المتعلقة بإنشاء المشاريع التجارية ومن متطلبات التشغيل. وجرى إطلاق بوابة تجارية في رواندا دعماً للعمليات التجارية عن طريق الأخذ بالشفافية والتبسيط الإداري، وضُم موقع إلكتروني لتقديم معلومات عن الإجراءات المطلوبة للمرور عبر ممر داکار - باماكو. كما صُممت أدلة للاستثمار على الإنترنت من أجل إثيوبيا وزامبيا والكونغو ومدغشقر وملاوي وموريتانيا ونيجيريا.

سياسة الملكية الفكرية

٥١ - يدعم الأونكتاد أيضاً البلدان الأفريقية في صياغة السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا أول سياسة وطنية في البلد بشأن الملكية الفكرية، وهي أمر دعمه الأونكتاد. وعُرضت العناصر الرئيسية لهذه السياسة أثناء حلقات عمل نظمها الأونكتاد، كما قُدمت المساعدة بشأن بناء القدرات في مجال حقوق الملكية الفكرية.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٥٢ - يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدام هذه التكنولوجيات من أجل النهوض بالتجارة عن طريق التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية والجاهزية للتجارة الإلكترونية

٥٣ - يساعد الأونكتاد حالياً رواندا في إعداد استراتيجيتها المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وتهدف رواندا إلى الاستفادة من التجارة الإلكترونية لتعزيز التجارة المحلية ولمساعدة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم بما على التصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

٥٤ - كما يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع مبادرة التجارة الإلكترونية لجميع الشركاء، بمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق الجاهزية للاقتصاد الرقمي. وأصبح تقييم الجاهزية في مجال التجارة

الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أولوية متزايدة لدى كثير من أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى أن الاقتصاد الرقمي يتوسع ويغطي المزيد من أنشطة الأعمال. وقام الأونكتاد في عام ٢٠١٨، بدعم من شركاء في التنمية - هم حكومتا ألمانيا والسويد والإطار المتكامل المعزز، بإتمام إجراء سبعة تقييمات تتعلق ببلدان نامية غير ساحلية في أفريقيا تضمنت توصيات في مجال السياسات بشأن كيفية تحسين جاهزية هذه البلدان للدخول إلى الاقتصاد الرقمي.

٥٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع ممثلون عن بلدان غرب أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والأونكتاد، وتسعة من الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية لجمعية الشركاء في واغادوغو في إطار جهد مشترك للنظر في مستقبل التجارة الإلكترونية في المنطقة وتحديد المعالم البارزة لاستراتيجية إقليمية جديدة للتجارة الإلكترونية. وأظهرت التقييمات السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية التي أجراها الأونكتاد في المنطقة أنه توجد حاجة إلى مشاريع إصلاح واسعة النطاق للاستفادة بالكامل من الفرص الإنمائية التي تتيحها التجارة الإلكترونية. وأتاحت التقييمات أساساً قوياً لتحديد نقاط الاختناق ولاقتراح الحلول. وكانت حلقة العمل هي أول خطوة في إعداد إستراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل دعم التكامل الإقليمي، وهو ما أسفر عن وضع مجموعة من التوصيات الرسمية.

٥٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، نظّم الأونكتاد حلقة عمل متابعة في مدغشقر قائمة على الحضور الشخصي بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. ونظّم الأونكتاد حلقة العمل بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة العدل وغرفة التجارة ولجنة تنمية التجارة الإلكترونية في مدغشقر. وشارك أكثر من ١٠٠ مشارك مدغشقري من السلطة القضائية والحكومة والقطاع الخاص في أول دورة على الإنترنت بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٧. وهذا النشاط جزء من أنشطة بناء القدرات المخطط لها في مدغشقر والتي ترعاها حكومة فنلندا.

دال - جعل تعددية الأطراف تعود بالفائدة على الاقتصادات الأفريقية

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٥٧ - ساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية أو في أن تصبح أعضاء أكثر فعالية في المنظمة. ويقدم الأونكتاد، عن طريق الإطار المتكامل المعزز، الدعم إلى البلدان في إطار سعيها إلى المشاركة في النظام التجاري العالمي.

٥٨ - وفي مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قدم الأونكتاد المساعدة إلى إثيوبيا والجزائر وجزر القمر والسودان والصومال وغينيا الاستوائية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكذلك، واصل الأونكتاد تقديم الدعم الموجّه إلى البلدان المنضمة حديثاً التي تواجه عادة تحديات إنمائية معينة في تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية والإصلاحات القانونية. ومن بين هذه البلدان سيشيل وكابو فيردي وليبيريا.

المعونة من أجل التجارة

٥٩- الأونكتاد وكالة شريكة نشطة من وكالات الإطار المتكامل المعزز، إلى جانب صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذا الإطار هو برنامج متعدد المانحين، يساعد أقل البلدان نمواً على المشاركة بنشاط أكبر في النظام التجاري العالمي عن طريق مساعدتها على تذليل المعوّقات التي تواجه التجارة في جانب العرض. وقد اختار العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا الأونكتاد ليكون وكالته الرائدة لتحديث دراساته المتعلقة بتشخيص حالة التكامل التجاري ولتنفيذ مصفوفات الإجراءات الواردة في الدراسات. ويقدم الأونكتاد حالياً المساعدة التقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحديث دراستها المتعلقة بتشخيص حالة التكامل التجاري.

٦٠- وأصبح الأونكتاد عن طريق مكتبه الإقليمي لأفريقيا شريكاً مقدراً لتقديم الخدمات الاستشارية بشأن التكامل التجاري والسياسات وبناء القدرات في أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم دعم الأونكتاد في المقام الأول إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضائها في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكانت مجالات الدعم المحددة هي الانتهاء من المرحلة الأولى، والتي شملت إجراء الدراسات الفنية؛ وإعداد الجداول الزمنية؛ وتقديم خدمات استشارية، وتنظيم حلقات عمل. وقدم الدعم أيضاً من أجل إطلاق الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من المفاوضات. وشمل ذلك إجراء الدراسات الفنية، وإعداد مشاريع صكوك التفاوض، وتقديم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٦١- وتهدف سلسلة حوارات أديس أبابا بشأن التجارة والتنمية، التي أعدها مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تعزيز الحوار بشأن التجارة من أجل التنمية في أديس أبابا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان موضوع الحوار هو الهجرة والتجارة، الأمر الذي أسهم في حفز النقاش بشأن هذه القضية.

هاء- تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم

بناء قدرات مسؤولي الموانئ عن طريق برنامج التدريب في مجال التجارة

٦٢- يضطلع برنامج الأونكتاد لإدارة الموانئ في إطار "التدريب من أجل التجارة" بدعم مجتمعات الموانئ في البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق إدارة موانئ متسمة بالكفاءة والتنافسية. ولزيادة التدفقات التجارية والنهوض بالتنمية الاقتصادية، يقوم البرنامج بإنشاء شبكات موانئ للكيانات العامة والخاصة والدولية.

٦٣- وفي عام ٢٠١٨، زود برنامج إدارة الموانئ ٣٩٨ مديراً من مديري الموانئ، ٢٧ في المائة منهم من النساء، من ١٢ بلداً أفريقياً، بالتدريب بشأن بناء القدرات في مجال الإدارة الحديثة للموانئ. وكون البلدان النامية هي التي مؤّلت هذه الأنشطة إلى حد كبير إنما يشهد على الأهمية البالغة للبرنامج وعلى قيمته على أرض الواقع. ويعمل برنامج التدريب في مجال التجارة أيضاً على تعزيز المبادلات الدولية وعمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب، ما يتيح منصة لأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين تمكّنهم من التفاعل والمشاركة بطريقة مستدامة.

بناء قدرات النظم الإحصائية الأفريقية على تعزيز عملية رسم السياسات

٦٤- ظل الأونكتاد منذ عام ٢٠١٣ يتعاون مع إدارة الإحصاءات في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على استحداث أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة في الخدمات يكون من شأنها أن تساعد البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد على ابتكار سياسات للخدمات تكون متوافقة مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان الاتحاد. ومستهدفات هذا المشروع هي استحداث أساليب منسّقة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها؛ وتقديم الدعم في تطبيق هذه الأساليب؛ وبناء قاعدة بيانات إحصائية مشتركة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، استضاف الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حلقة عمل في داكار للإعداد لأول مسح استقصائي شامل للتجارة في الخدمات. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عُقدت حلقة عمل في أبيدجان، بكوت ديفوار، لاستعراض المسح ومناقشة النتائج.

التجارة واعتبارات نوع الجنس: دورات على الإنترنت

٦٥- تُسهم أعمال الأونكتاد بشأن التجارة واعتبارات نوع الجنس في تحقيق التمكين للمرأة في أفريقيا عن طريق تسليط الضوء على انعكاسات سياسات الاقتصاد الكلي الأفريقية على اعتبارات نوع الجنس وعن طريق توضيح المعوقات التي تخلق أو تديم انعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا توضحاً قائماً على دراسات الحالات الإفرادية القطرية.

٦٦- وكعنصر من عناصر مشروع بناء القدرات بشأن التجارة واعتبارات نوع الجنس الممول من حكومتي السويد وفنلندا، استحدث الأونكتاد حزمة تعليمية بشأن التجارة واعتبارات نوع الجنس. وتتضمن الحزمة دليلاً من مجلدين ودورة تدريبية على الإنترنت. وتهدف مبادرة التعلم عن بعد هذه إلى تزويد الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بأدوات تحليلية من أجل تحليل العلاقة الثنائية الاتجاه بين التجارة ونوع الجنس وتقديم توصيات سياسية وإجراء بحوث تراعي اعتبارات نوع الجنس. وقد جرى حتى الآن إنتاج أربع نسخ من الدورة التدريبية القياسية على الإنترنت. وجرى إنتاج نسخة عام ٢٠١٨ في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٨. واختير نحو ٧٩ شخصاً من أصحاب المصلحة للدورة، من بينهم مشاركون من ١٤ بلداً أفريقياً. وبناءً على نجاح الدورة التدريبية القياسية على الإنترنت والدورة الإقليمية التي نُظمت لأصحاب المصلحة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في عام ٢٠١٧، طور الأونكتاد واستحدثت موارد تعليمية إضافية مع التركيز على منطقتين أخريين في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واستضافت الدورة التدريبية التي نُظمت على الإنترنت بشأن التجارة واعتبارات نوع الجنس ٨٦ مشاركاً، ٤٧ منهم أتموا الدورة بنجاح. وقدمت منظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا الدعم لتطوير واستحداث الوحدة التعليمية والدورة التدريبية على الإنترنت. ورأى ما نسبته ٦٣ في المائة من المشاركين في الدورة أن الدورة ممتازة. واستضافت دورة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإنترنت بشأن التجارة واعتبارات نوع الجنس ٦٢ مشاركاً؛ ٣٧ منهم أتموا الدورة بنجاح.

البحوث ونشاط الدعوة وتوصيات سياساتية بشأن اعتبارات نوع الجنس

٦٧- أصدر الأونكتاد تقريرين، في إطار شراكة مع منظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا، أحدهما بعنوان "التكامل الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا: انعكاساته على التجارة واعتبارات نوع الجنس" (*East African Community Regional Integration: Trade and Gender Implications*) والآخر، "نشاط الدعوة المناصر لرسم سياسات تجارية تراعي اعتبارات نوع الجنس في جماعة شرق أفريقيا" (*Advocating for Gender-sensitive Trade Policymaking in the East African Community*). وجرى إصدار التقريرين في نيروبي في أيار/مايو ٢٠١٨ أثناء حلقة عمل إقليمية نُظمت بالتعاون مع منظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا. ويبحث التقرير الرئيسي قضايا اعتبارات نوع الجنس والتجارة في بلدان الجماعة الخمسة بغية تقييم تأثير التكامل الإقليمي على توظيف النساء وجودة الحياة. وهو يؤكد على أهمية وضع مجموعة من السياسات المختلفة لمعالجة أوجه انعدام المساواة بين الجنسين ولضمان استفادة النساء من التجارة الدولية استفادة كاملة.

٦٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، عقد الأونكتاد ثلاث حلقات دراسية وطنية عن المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا بغية تقديم النتائج والتوصيات السياساتية الواردة في تقرير الأونكتاد المعنون "خط الحدود: المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا"، نُشرت في عام ٢٠١٩. وأتاحت الحلقات الدراسية الفرصة لإجراء مناقشات مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن التحديات والفرص المطروحة أمام المرأة في التجارة عبر الحدود والوسائل الممكنة لإصلاح الحواجز التجارية التي تعترض التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وهذه الدراسة تدمج بين النتائج المتوصّل إليها والمشاورات التي أُجريت مع الجهات الحكومية صاحبة المصلحة ومناقشات مجموعات التركيز مع التجار الرسميين وغير الرسميين عبر الحدود، والتي عُقدت أثناء بعثة لتقصي الحقائق والدراسات الاستقصائية التي أُجريت على الإنترنت على عينة من ٤٠ ممثلاً من رابطات التجارة عبر الحدود ومنظمات المجتمع المدني العاملة مع التجارات الصغيرة العاملة على نطاق صغير أو غير رسمي عبر الحدود في البلدان الثلاثة المستهدفة.

٦٩- وأتم الأونكتاد أيضاً وثيقة بعنوان "دليل التاجر الصغير بشأن القواعد والإجراءات" (*A Small-scale Trader's Guide to Rules and Procedures*)، لتوزيعها أثناء أنشطة بناء القدرات التي سينظمها الأونكتاد على ستة حدود مختارة. وهذا الدليل، الذي يستجيب لنقص عام في المعلومات، من المتوقع أن يزود التجار بالمعلومات الأساسية عن حقوقهم والتزاماتهم، وعن القواعد والإجراءات.

٧٠- ويواصل الأونكتاد مساعدة واضعي السياسات الأفارقة على إثراء تعلمهم وتدريبهم من أجل تحقيق الفائدة المباشرة للقارة وتراكم رأس مالها البشري في إطار برنامج الفقرة ١٦٦.

٧١- وعقد الأونكتاد دورتين إقليميتين بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي للمسؤولين الحكوميين، في إطار شراكة مع معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية (في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) وجامعة نيروبي، بدعم من وزارة خارجية كينيا (في الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩). وركز إسهام الأونكتاد على الاستثمار في رأس المال البشري من

أجل تنمية أفريقيا بوجه عام وإيجاد مؤسسات عامة أقوى بوجه خاص. وركز برنامج بناء القدرات بشكل رئيسي على تعزيز معرفة المسؤولين الحكوميين بالقضايا الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والتجارة واتفاقات التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر وتيسير التجارة، والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، درّب الأونكتاد ٤٢ شخصاً من واضعي السياسات من ٢٥ بلداً أفريقياً من بلدان الاقتصادات النامية وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى الدورات الإقليمية، نظّم برنامج الفقرة ١٦٦ دورات قصيرة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل المندوبين العاملين في البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بمن فيهم ممثلو البلدان الأفريقية. وقدمت هذه الدورات التدريبية أحدث المعلومات عن بحوث الأونكتاد بشأن قضايا التجارة والتنمية المشتركة بين الشعب، مع مواضيع تتراوح بين صياغة سياسات تجارية شاملة للجميع تراعي اعتبارات نوع الجنس، والتجارة وانعدام المساواة، وممارسة التجارة بشكل أفضل بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واو - تقييم التأثير العام

الموارد المالية

٧٢- فيما يتعلق بالموارد المالية المخصصة لأفريقيا في عام ٢٠١٨، يقدر أن النفقات الكلية المصروفة على المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية دعماً لأفريقيا قد بلغ ٩٣٦ ١٧ ٥٠٥ دولاراً، وهو ما يمثل ٤٠ في المائة من مجموع النفقات.

تأثير أعمال الأونكتاد

٧٣- يمكن تلخيص تأثير أعمال الأونكتاد المضطلع بها في أفريقيا في خمسة مجالات نتائج، هي: تحويل الاقتصادات، ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف، وتحسين القدرة التنافسية، وإثراء تعددية الأطراف، وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. وباعتبار الأونكتاد هو الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة بخصوص التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة، فإنه حقق في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تأثيراً ملحوظاً على المجالات التالية: تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي والاستثمار؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والحفاظ على القدرة على تحمّل الديون بغية التعجيل بالتحوّل الهيكلي الشامل للجميع في أفريقيا. وتُعرض أدناه خمسة أمثلة في هذا الصدد:

(أ) في مجال دعم المفاوضات المتعلقة باتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يشارك الأونكتاد بنشاط في تقديم الخدمات الاستشارية التقنية وخدمات البحوث وبناء القدرات في معظم مجالات المفاوضات (الإطار ١)؛

(ب) في مجال تيسير التجارة، قام الأونكتاد بدور رئيسي في دعم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة وتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة؛

(ج) في مجال الاستثمار، قدم الأونكتاد الدعم من أجل تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في أفريقيا وتوجيه الاستثمار إلى تنظيم المشاريع؛

(د) في مجال تقييم وقياس القدرات الإنتاجية، قدم الأونكتاد المساعدة في رسم السياسات القائمة على الأدلة؛

(هـ) في مجال رصد وإدارة القدرة على تحمّل الديون، زود الأونكتاد البلدان الأفريقية بخدمات استشارية تقنية موجهة بشأن إدارة الديون.
